

اليمن: الفئة 3

اليمن هو بلد مَصْدَر، وبدرجة أقل، بلد عبور ومقصد للرجال والنساء والأطفال المعرضين للعمل القسري وللنساء والأطفال المعرضين للإتجار بالجنس. وقد أدى الوضع الأمني المتدهور في اليمن إلى إضعاف سيادة القانون وتعميق الفقر في عام 2014 مما أدى بالتالي إلى زيادة أنشطة الإتجار بالبشر. وكنتيجة للتوسع الحوثي واحتلال المؤسسات الحكومية في نهاية المطاف في عام 2014، زاد عدد الأطفال المجندين من جانب الجماعات المسلحة بدرجة كبيرة. وعادة ما يقوم الأولاد المسلحون، والذين تبدو عليهم علامات صغر السن حتى 10 سنوات، بتشغيل نقاط التفتيش الخاضعة للمليشيات الحوثية والقوات الحكومية. ويهاجر بعض الأطفال اليمنيين، وغالبيتهم من الفتيان، إلى مدينتي عدن وصنعاء، أو إلى المملكة العربية السعودية، وبدرجة أقل إلى عُمان، حيث يتعرّضون للعمل القسري في الخدمات المنزلية أو في المتاجر الصغيرة أو كمتسولين. ويتم إجبار بعض هؤلاء الأطفال فور وصولهم إلى المملكة العربية السعودية على ممارسة الدعارة من طرف المتاجرين، وبعض مسؤولي الأمن، وأرباب عملهم، كما يتم إجبار بعض الأطفال على تهريب المخدرات إلى المملكة العربية السعودية.

في الفترة التي يغطيها التقرير، وردت تقارير من منظمة دولية تفيد بترحيل 344,348 مهاجراً من إجمالي العمال اليمنيين المهاجرين، من المملكة العربية السعودية وإعادتهم لليمن عن طريق معبر الطوال الحدودي ومعبر البقع. عاد معظم الذين تم ترحيلهم إلى منطقة تهامة الواقعة على الساحل الغربي لليمن، وهي من أفقر المناطق في البلاد. وظل معظم المرحّلين مشردين دون طعام أو مأوى أو رعاية طبية، مما جعل هؤلاء الأفراد معرضين بدرجة كبيرة للإستغلال بما في ذلك الإتجار بالبشر. وبشكل مماثل يتعرض آلاف من اللاجئين السوريين النازحين إلى اليمن هرباً من القتال الذي طال أمده في بلدهم لخطر الإتجار بالبشر. أشارت تقديرات الحكومة اليمنية ومنظمات غير حكومية دولية إلى أن هناك في اليمن ما يقارب 1.7 مليون من الأطفال العاملين الذين لم يبلغوا الرابعة عشرة من العمر، يخضع بعضهم للعمل القسري. يتعرض الأطفال اليمنيون للإتجار الجنسي داخل البلاد وفي المملكة العربية السعودية. ويتم استغلال فتيات لا يزيد عمرهن عن 15 سنة في تجارة الجنس في الفنادق والنوادي الليلية في محافظات صنعاء وعدن وتعز. ويفد معظم السياح الذين يقصدون اليمن بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال من المملكة العربية السعودية، وربما وصل عدد أقل من دول الخليج الأخرى. استخدم بعض الرجال السعوديين "الزواج المؤقت" المسموح به قانوناً لأغراض الإستغلال الجنسي للفتيات اليمنيات اللاتي لم يتجاوز بعضهن الـ 10 سنوات بحسب ما أفادت التقارير؛ ويتعرض بعضهن للإتجار الجنسي أو للترك في شوارع المملكة العربية السعودية في وقت لاحق. أفادت منظمات مجتمعية مدنية بأن الظروف الإقتصادية القاسية في اليمن، وخصوصاً في الشمال، أدت إلى زيادة انتشار الإتجار الجنسي بالأطفال اليمنيين خلال الأعوام الأخيرة. كما أفادت تقارير بعض المصادر باستمرار ممارسة الإستعباد (الإسترقاق) في اليمن. وبالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية توفر تفاصيل عن تلك الممارسة، إلا أن إحدى منظمات حقوق الإنسان قامت

بدراسة في عام 2014 حيث وثقت 190 حالة استرقاق في ثلاث مديريات في محافظة حجة. كما أفادت تقارير من مصادر أخرى باحتمالات وجود عدة مئات من رجال ونساء وأطفال آخرين تم بيعهم أو إرثهم كعبيد في محافظتي الحديدة والمحويت.

ونظرا للأزمة السياسية والإقتصادية باليمن، وثقافة قبول تجنيد الأطفال والآليات الضعيفة لإنفاذ القانون والإرادة السياسية المحدودة، فإن قدرة البلد لوضع نهاية لتجنيد الأطفال محدودة للغاية. ورغم قانون 1991 الذي ينص على أن يكون جميع أفراد القوات المسلحة باليمن من العمر على الأقل 18 سنة و خطة عمل الأمم المتحدة في مايو/أيار 2014 الرامية لمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة، إلا أن هناك تقارير موثوقة تشير إلى التحاق أطفال تحت سن 18 بالقوات المسلحة الحكومية والمليشيات القبلية في شتى أنحاء البلاد. بالإضافة إلى ذلك، عقب سيطرة المليشيات الحوثية على حكومة اليمن في سبتمبر/أيلول 2014، زاد عدد الأطفال المجندين من جانب المليشيات. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، شوهدت على نحو متكرر أعداد من الأطفال المجندين ومعهم أسلحة، يشرفون على نقاط تفتيش في صنعاء وحولها. واستخدمت مليشيات متعددة ولجان عامة الأولاد بين سن 13 و 17 لحراسة نقاط التفتيش، وأفادت تقارير منظمات غير حكومية بأن الأطفال تم تجنيدهم عن طريق القوات الحوثية، وقوات القبائل الجنوبية والقوات السلفية. وقام تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية بتجنيد الأولاد في العمليات القتالية ضد الجيش وقوات الأمن. وقامت بعض العائلات المناصرة للمتمردين الحوثيين، بما في ذلك العائلات التي تقطن أماكن خارج نطاق السيطرة الحوثية، بإرسال أطفالهم في وقت سابق إلى معقل الحوثيين في صعدة في شمال غرب اليمن ليتم تدريبهم من قبل الحوثيين للعمل ضمن مليشياتهم.

كما يعتبر اليمن أيضا نقطة عبور وبلد مقصد للنساء والأطفال خصوصا من القرن الإفريقي للإتجار بالجنس والعمل القسري. في عام 2014، نزح 91,000 مهاجر من القرن الإفريقي ووصلوا إلى شواطئ اليمن، ومن المعتقد أن حوالي 20 بالمائة من النازحين هم من الأطفال غير المصحوبين بذويهم. ويفد إلى اليمن نساء وأطفال إثيوبيون وصوماليون بمحض إرادتهم على أمل العمل في دول الخليج الأخرى، إلا أنه يتم إخضاع بعضهم للاستغلال الجنسي أو الاسترقاق المنزلي في اليمن. ويهاجر آخرون على أساس عروض احتيالية للعمل كخدم منازل في اليمن، إلا أنه يتم إخضاعهم لدى وصولهم إلى اليمن إما للاستغلال الجنسي أو للعمل القسري. يتم إكراه بعض الفتيات اللاجئات على ممارسة الدعارة في محافظة عدن ولحج. وتقوم العصابات اليمنية والسعودية بنقل الأطفال الأفارقة للسعودية بغرض الإستغلال. ويتم التخلي في اليمن عن بعض اللاجئين والمهاجرين من القرن الإفريقي الذين يمزون طوعا عبر اليمن في طريقهم إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى حيث يتعرضون لسوء المعاملة من طرف المتاجرين. وثمة عدد كبير من اللاجئين السوريين، تم تقديره بحوالي 12,000 من الموجودين في اليمن بحلول نهاية عام 2014. يتسول اللاجئون من نساء وأطفال سوريين في شوارع اليمن وهم من الفئات المستضعفة المعرضة بشدة للعمل القسري والإتجار الجنسي.

لا تتمثل حكومة اليمن امتثالاً كاملاً للمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار، ولا تبذل جهوداً كبيرة للقيام بذلك. ولم توفر الحكومة بيانات إنفاذ القانون الخاصة بجهودها الرامية لمكافحة الاتجار، ولم تقم بأية تحقيقات أو ملاحظات قضائية للمسؤولين الحكوميين المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر. ولم تقم الحكومة بوضع إجراءات رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار، ولم توفر خدمات حماية للضحايا. إلا أن الحكومة واصلت العمل مع منظمة دولية ومنظمات غير حكومية لتسهيل إعادة توطين آلاف الإثيوبيين المهاجرين، كان بعضهم من ضحايا الاتجار. وقّعت الحكومة خطة عمل للأمم المتحدة لإنهاء تجنيد الأطفال؛ إلا أنها لم تبذل جهوداً لتطبيق الخطة على نحو فعال نظراً لمحدودية قدرتها والصراع المدني الدائر. وظلت الحكومة تواجه تحديات خطيرة أدت إلى إعاقة شديدة لجهودها في مكافحة الاتجار، بما في ذلك ضعف المؤسسات الحكومية والفساد الممنهج، والمشاكل الاقتصادية، والتهديدات الكبيرة للأمن الداخلي، والسيطرة المحدودة على معظم المناطق الريفية، والقدرات الهزيلة لهيئات إنفاذ القانون.

توصيات خاصة باليمن:

وضع وتنفيذ تشريعات مناهضة للاتجار تحظر كافة أشكال الاتجار بالبشر؛ تحقيق زيادة كبيرة في جهود إنفاذ القانون ضد الاتجار الجنسي والعمالة القسرية للنساء والرجال والأطفال؛ بذل المزيد من الجهود لوقف تجنيد الأطفال وتوفير حماية وخدمات إعادة التأهيل للأطفال الذين يتم تسريحهم؛ اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في ممارسة الإسترقاق واستئصالها من اليمن؛ وضع آلية رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار وإحالتهم لخدمات الحماية والرعاية؛ توفير الحماية المناسبة لجميع ضحايا الاتجار بما في ذلك المأوى؛ القيام بالتحقيقات والملاحقة القضائية للموظفين الحكوميين المتورطين في جرائم الاتجار بالأشخاص؛ مواصلة العمل المشترك مع المنظمات الدولية وغير الحكومية للتعرف على ضحايا الاتجار وتوفير الحماية لهم؛ ضمان عدم معاقبة ضحايا الاتجار على أعمال ارتكبت كنتيجة مباشرة بسبب تعرضهم للاتجار بالبشر، مثل مخالفة قوانين الهجرة أو العمل في البغاء؛ القيام بحملات تثقيف وتوعية عامة بمخاطر الاتجار بما في ذلك الحملات المناهضة لتجنيد الأطفال؛ تبني خطة عمل قومية وتخصيص المصادر التمويلية اللازمة لمكافحة الاتجار؛ الإلتزام ببروتوكول الأمم المتحدة لسنة 2000 الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.

الملاحقة القضائية

لم تبذل الحكومة سوى جهود ضئيلة ملحوظة لإنفاذ القانون ضد الاتجار بالبشر. وقد أدى غياب القوانين التي تجرم كافة أنواع الاتجار، بالإضافة إلى استمرار خلط الحكومة بين الاتجار والتهرب، إلى إعاقة الجهود الرامية إلى التحقيق مع مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وملاحقتهم قضائياً. تنص المادة 248 من القانون الجنائي اليمني على السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات لكل

من "يشترى أو يبيع أو يقدم كهديّة [إنساناً] أو يتاجر بالأشخاص؛ وكل من يجلب إلى البلاد أو يصدرّ منها إنساناً بقصد استغلاله." العقوبة المنصوص عليها في هذا القانون تتناسب مع العقوبات المقررة للجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب، إلا أن التركيز الضيق في هذا القانون على جانب الصفقة التجارية والتنقل يعني عدم تجريم العديد من أشكال الاتجار الجنسي والعمل القسري. وتجرم المادة 161 من قانون حقوق الطفل إكراه الأطفال على ممارسة البغاء. قامت اللجنة التقنية الوطنية المشتركة بين الوزارات لمكافحة الاتجار بالبشر بصياغة مسودة تشريع لمكافحة الاتجار بمساعدة منظمة دولية؛ إلا أن وضع مسودة التشريع هذا ظل غير معروف عقب حل الحكومة في يناير/كانون الثاني 2015.

لم تبلغ الحكومة عن قيامها بجهود للملاحقة القضائية أو إدانة أو معاقبة مرتكبي جرائم الاتجار خلال العام. ولم تبذل الحكومة جهوداً معروفة لتحقيق في ممارسة الاستعباد والمعاقبة عليه. ولم تبلغ الحكومة عن قيامها بأية تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانة لمسؤولين حكوميين متواطئين في جرائم ذات صلة بالاتجار، رغم وجود ادعاءات بأن مسؤولي الحكومة والأمن المحليين قد تعمدوا تجاهل جرائم الاتجار التي تحدث في المناطق الخاضعة لمسؤوليتهم. بالإضافة إلى ذلك، واصل المسؤولون استخدام الأطفال في القوات المسلحة الحكومية.

الحماية

بذلت الحكومة بعض الجهود القليلة الملموسة لحماية ضحايا الاتجار. لكن الحكومة فشلت في التعرف الاستباقي على ضحايا الاتجار من بين الجماعات المستضعفة، مثل النساء المتورطات في البغاء والمهاجرين الأجانب، وتقديم خدمات الحماية المناسبة لهم. ونتيجة لذلك، لم تضمن الحكومة أن ضحايا الاتجار لن يتم سجنهم على نحو غير مناسب أو فرض غرامات عليهم أو معاقبتهم بسبب أفعال غير مشروعة ارتكبت كنتيجة مباشرة للاتجار بهم مثل الدعارة أو مخالفات تتعلق بقوانين الهجرة. في 2014، قامت وحدة حماية النساء والأطفال بوزارة الداخلية بوضع إجراءات التشغيل المعيارية الرسمية لإرشاد المسؤولين للتعرف الاستباقي على ضحايا الاتجار من بين الأفراد المعرضين لأخطار كبيرة ضمن الفئات التي يتصلون بها، ولم يكن واضحاً ما إذا كانت السلطات قد نفذت تلك الإجراءات أو تلقت تدريبات بخصوصها خلال العام. ولم تقم الحكومة بتحديد ضحايا الاتجار أو توفير الحماية أو خدمات الرعاية المناسبة لهم، ولكنها نسقت مع منظمات غير حكومية، ومنظمة دولية، والحكومة الإثيوبية لإعادة توطين 2,162 مواطناً إثيوبياً في عام 2014، من بينهم عدد غير محدد من ضحايا الاتجار. وعلى الرغم من أن هؤلاء الضحايا كانوا يقيمون في مركز الاحتجاز التابع لوزارة الداخلية في صنعاء وهم بانتظار إعادة التوطين، فقد كان مسموحاً لهم الدخول والخروج من المركز كيفما شاؤوا. ولم تقم الحكومة بتشجيع الضحايا على المساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية ضد الذين تاجروا بهم. لم توفر الحكومة مساعدات لرعاياها الذين تم إعادة توطينهم بعد تعرضهم للاتجار بالخارج. ورغم أن الحكومة أقرت باستخدام الأطفال في الجيش ووقعت

على خطة عمل للأمم المتحدة لإنهاء تلك الممارسة في مايو/أيار 2014، إلا أنها لم تبذل جهوداً لتسريح الأطفال المجندين من الوحدات العسكرية ولم توفر لهم خدمات حماية أو إعادة تأهيل، وفشلت بالتالي في تنفيذ خطة عملها في سبتمبر/أيلول 2013 التي تقضي ببذل الجهود لتحقيق ذلك.

الوقاية من الاتجار

بذلت الحكومة جهوداً محدودة لمنع الاتجار بالأشخاص. وقامت وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة دولية بوضع مسودة - ولكن دون الإجراءات النهائية - لاستراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار. تضمنت المسودة خططاً لرفع مستوى الوعي، وزيادة التعاون بين اليمن ودول الجوار، وتدريب المسؤولين على التعرف على الضحايا وتأسيس الإجراءات الرامية لحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم؛ إلا أن وضع تلك الاستراتيجية الوطنية ظل غير معروف بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير. وفي محاولة لتقليص أحد أشكال السياحة الجنسية التي بواسطتها يحاول الأجانب، وعلى الأخص الرجال السعوديون والإماراتيون، الزواج "المؤقت" من نساء يمنيات، قامت الحكومة بسن قانون يتطلب حصول اليمنيات على موافقة وزارة الداخلية للزواج من أجانب؛ إلا أن المسؤولين واصلوا منح تلك الموافقة مقابل رشاًوى. ولم توفر الحكومة تدريبات تتعلق بمكافحة الاتجار لموظفيها الدبلوماسيين. كما لم تبذل الحكومة جهوداً للحد من الطلب على أعمال الجنس التجاري، أو العمل القسري، أو معالجة مشكلة السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال. ولم توفر الحكومة تدريبات على مكافحة الاتجار لأفراد القوات المسلحة قبل نشرهم في الخارج كجزء من بعثات حفظ السلام الدولية. واليمن ليس طرفاً في بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2000 الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.